كتاب التاريخ الموحد
الفرضيات والتبعات
مقاربة نظرية

نخله وهبه

2011 /3 /27-26

التاريخ السلعة

- بقدر ما ينزلق التاريخ من البحث العقلاني عن خريطة منطقية لسيرورة الحدث الماضي وسياقه، إلى صناعة سلعة سياسية معدّة للتسويق،
- بالقدر نفسه يسمح لمؤلف كتاب التاريخ (غير المؤرخ) أن يتحكم بمواصفات المنتج النهائي من اجل إرضاء الزبائن.

التاريخ السلعة

- تختلف طبيعة المادة التاريخية عن غيرها من المواد المعرفية. فالمعرفة التاريخية، مهما حرص منتجوها على توخي الدقة، تبقى نسبية ، تداني الحقيقة دون أن تلامسها. ولعل أهم تلك الأسباب أن مادة التأريخ هي الماضي حيث قلما يمكن استعادة تفاصيل كامل المشهد المحيط بالحدث المطلوب التأريخ له؛ الأمر الذي يحتم الاختيار.
- الاختيار = الانحياز خاصة أن المعرفة التاريخية أيديولوجية بامتياز، وتصلح بالتالي للتشريب والقولبة الفكرية؛
- اي أنها قابلة للتشكيل انطلاقا من قانون العرض والطلب السياسي المحكوم بمعادلة موازين القوة على ساحة السلطة.
- هكذا يتحول التاريخ الخاضع لتقلبات العرض والطلب إلى سلعة تتحكم بورصة السياسة بمواصفاتها.

زبائن كتب التاريخ
الزبون الكبير

- في الواقع هناك نوعان من الزبائن لكتب التاريخ:
- **الزبون الكبير** (زبون تجارة الجملة)، وهو من يضع دفتر شروط التصنيع (وزارات التربية والثقافة والدفاع والداخلية...)؛ ولا يملك مستهلكو بضاعته، في الغالب، قرار استهلاكهم. فهم إما طلبة المدارس، أي شريحة المتعلمين الذين يخضعون لقرارات الإدارة المركزية ومتطلبات الامتحانات، وفئة المؤسسات والدوائر الرسمية التي تحكمها قاعدة "حتمية تنفيذ الأوامر والتعليمات"، مثل أفراد السلك العسكري بكل أطيافه وتفريعاته.

زبائن كتب التاريخ
الزبون الصغير

الزبون الصغير (زبون تجارة المفرق)، وغالبا ما يبحث هذا الزبون عن أنواع خاصة، غير متداولة، من التاريخ. والزبون الصغير يكون، في الغالب، إما حزباً أو جماعة ترمي إلى تدعيم بعض طروحاتها السياسية...؛

وإما فردا فضوليا لم تقنعه تأويلات التاريخ المتداول لبعض الأحداث المحورية، الوطنية منها والعالمية؛

أو فردا مثقفا يتطلع إلى سد الفراغات التي يتركها كتاب التاريخ الموحد في عمارة معرفته الشخصية؛

أو صاحب نظرية علمية/اجتماعية يبحث عن حجج عبر الزمن لتأكيد أو نفي المنطق الذي بنى عليه نتائج بحوثه (داروين)...

نماذج التاريخ في الكتاب الموحد
النموذج الأول: الأنظمة الشمولية

- **كتاب موحد وثلاثة تواريخ**
- حقيقة الأمر، يوجد ثلاثة نماذج للتاريخ الموحد:
- **النموذج الأول**: تاريخ **رسمي** موحد يدرّس في كتاب موحد ولا توجد إلى جانبه (سواء داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها) أية كتب أو "تواريخ" أخرى.
- هو النموذج المفروض في البلدان ذات الأنظمة الشمولية المقفلة على العالم الخارجي بشكل شبه كامل، مثل كوريا الشمالية وكوبا والعراق (سابقا) والصين الشعبية...

نماذج التاريخ في الكتاب الموحد
النموذج الثاني: عدم الاشتباك مع المجتمع الدولي

- **النموذج الثاني**: تاريخ **رسمي** موحد يدرّس في كتاب موحد، وتتكاثر بموازاته (خارج المؤسسة التعليمية) سواء جهرا أو سرا كتب أخرى.
- استيراد مثل هذه الكتب والمنشورات الأخرى بتشجيع ودعم القوى المعارضة.
- ينمو هذا النموذج ويتطور في البلدان الواقعة بين:
- من جهة أولى، هاجس بناء **وجهة نظر رسمية موحدة** (مواطنة قائمة على الولاء للنظام وليس للوطن).
- ومن جهة ثانية، هاجس **عدم الاشتباك مع المجتمع الدولي**.
- رقابة غير مباشرة ومرنة على البحوث والمنشورات التاريخية والفكرية باسم حماية الأخلاق حينا وباسم الدين أحياناً أخرى. (الدول العربية).

نماذج كتب التاريخ
النموذج الثالث: لبنان

- **النموذج الثالث**: وهو نموذج ذو قعر مزدوج،
- فيه من جهة أولى، تقليص لدور مادة التاريخ في المؤسسة التعليمية وتفريغ كتاب التاريخ الموحد من أية وجهة نظر أو موقف، وذلك لسبب بسيط هو غياب وجهة النظر الرسمية.
- وفيه من جهة ثانية، ازدهار مجموعة "تواريخ" متباينة (وغالبا متلاغية) إلى جانب قراءات متناقضة للحدث التاريخي الواحد.
- (لبنان).

المضمون الحربائي للتاريخ

- ليس أمرا جديدا أن نتحدث عن تغيّر مضمون التاريخ المكتوب وتلوّنه باختلاف علاقة نظام الحكم والحاكم بالحدث التاريخي وفهمهم له، من جهة؛ وبهوية وانتماء اللاعبين الذين شاركوا في صنع التاريخ (ليس في كتابته)، من جهة أخرى. (في فرنسا مثلا تختلف قراءة وتأويل حدث تسليم مدينة باريس إلى الألمان من قبل المارشال بتان Petain، باختلاف الزاوية التي يجري النظر منها إلى الحدث المذكور). في هذا السياق، يعتبر LEMAIRE أن كتابة التاريخ، بغض النظر عن شخص الكاتب، "لا ترتبط فقط بالحالة العامة للعلوم بل كذلك بالوضعية السياسية والاجتماعية والأخلاقية للمجتمع الذي يعيش فيه المؤرخ"().

- LEMAIRE, R "L'histoire en question", in: L'Education Nationale, Paris, 11 Janv., 1968, 846, p.19 .

المضمون الحربائي للتاريخ

وضمن الإطار نفسه، بل استكمالاً له، يشبِّه هنري بيرين Henri Perenne سلوك المؤرخين تجاه الوطن بسلوك المهندسين تجاه الزبون، معتبراً أنهم يصنعون **"تاريخاً يمكن السكن في داخله"**، (ويضيف) "بأن رجال السياسة يوصون في بعض الحالات بأن يُكتب التاريخ بحسب أذواقهم"(). الأمر الذي يذكرنا بملاحظة نيكيتا خروشوف عام 1956م، أبان مرحلة القضاء على الستالينية، حين قال: **"إن المؤرخين أناس خطرون، فهم قادرون على قلب كل شيء رأساً على عقب، ولهذا يجب توجيههم"**().

- Cf . PREISWERY, R-et PERROT, D. Ethnocentrisme et Histoire. Paris, Anthropos, 1975, p. 22.
- Cité par: FERRO, Marc. Comment on Raconte L'historie aux Enfants à Travers le Monde Entier. Paris, payot, 1981, p.145.

منطق تأليف "كتاب التاريخ الموحد

- يعمل المنطق الداخلي الناظم لمختلف أجزاء العمارة الفكرية المستخدمة من قبل النظام التربوي/السياسي في **تأسيس التوقعات العامة** والتحكم في سقوف الخطط المستقبلية، من خلال جدلية الإضافة والاستبعاد (الحذف) لبعض "زوائد" التدفق التاريخي للحدث، أي:
- من جهة أولى، الحرص على **ألا تعرقل أحداث الماضي خطط الحاضر**، على الرغم من معرفة أصحاب الشأن بأن عدم كشف حقيقة الأحداث تبقى قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر (أو تفجّر) وتسحب الثقة من المسؤول عند أول مناسبة ملائمة؛
- ومن جهة ثانية، العمل على إبراز فكرة أن **الماضي يؤسس لحركة الحاضر**. أي الحرص على أن يتسق ما يقدمه التاريخ من أرضية سياسية في الماضي مع حركة السياسة السائدة الحالية. فالمطلوب أن يحفر الحكم السائد عمقا له في الماضي؛ أي أن ينشئ له مرجعية في الزمن؛

منطق تأليف "كتاب التاريخ الموحد

بعبارة أخرى أن **يبرر** التاريخ ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بعض **الامتيازات** وإلغاء بعضها الآخر، فضلا عن إبراز أحقية الحكام في الحكم؛ سواء لجهة أقدميتهم وتجذّرهم في المكان (الأرض)، أو لجهة فضلهم في تحرير الأرض ومقاومتهم للغزاة، وصولا، في كثير من الأحيان، إلى ادعاء تمثيلهم لإرادة ميتافيزيقية ما... مع الانتباه الى ان الآلية الأساسية المعتمدة لتحقيق ذلك تقوم على القولبة الأحادية المقفلة التي لا تسمح بأن ترشح إلى ذهن المتلقي معارف إضافية مختلفة من مصادر أخرى (غير رسمية).

ولعل المحرك الرئيس لوحدة التشكيل الروائي للحدث التاريخي هو الخوف من أن تكون الصيغ الأخرى (التحليلية) للتاريخ - لو سمح لها بالوجود والتداول- أكثر إقناعا من الرواية الرسمية للأحداث. أي الخوف من احتمال أن توحي القراءات الأخرى للحدث التاريخي بما يكفي من الأسئلة القادرة على زرع الشك في صدقية الرواية الرسمية.

منطق تأليف "كتاب التاريخ الموحد

- ويحقق كتبة التاريخ الموحد ذلك من خلال:
  - الحرص على ألا تُكشف حقائق تبين تناقضا بين سلوكات سياسية ماضية واخرى حاضرة.
  - الحرص على تجنب وضع المسؤول الحالي في حالة انقطاع مع الماضي بشكل واضح. أي العمل على أن يظهر النظام السياسي الحالي وكأنه امتداد للماضي.
  - عدم التردد في اجتزاء الماضي اذا دعت الحاجة إلى دعم حركة الحاضر.
  - تجنب التحليل وكل ما يمكن أن يولّد التأويل والاجتهاد خوفا من الشك واستنبات روايات محتملة غير الرواية الرسمية. من هنا تسهل ملاحظة حرص الكتاب على تقديم ما يسميه "وقائع" بلبأس "حقائق علمية"، وذلك من اجل تجنب الجدل حولها.
  - تحاشي، قدر الإمكان، الربط بين الأحداث خوفا من بروز ثقوب كبرى في شبكة العلاقات المقترحة تؤشر على تغييب بعض العوامل والمتغيرات.
  - الاكثار من الاعتماد على النقل والرواية وتجنب الاستناد إلى النتائج الحقيقية لبحوث علم الآثار الفعلية والى الأرشيف المتكامل والمخطوطات المحققة.
  - التعتيم على الجوانب المشبوهة غير الأخلاقية من تاريخ الشعب والحكم (عنصرية، طائفية، عبودية، استغلال، رقيق ابيض، فساد، غسيل اموال، جرائم حرب، مذابح جماعية، تطهير اثني أو طائفي، تهجير، اغتيالات،...)، فالتاريخ مجيد دوما وتصرفات اهل الحكم في منتهى الاخلاقية والنبل.

الفرضيات المعلنة

- هناك نوعان من الفرضيات:
- **الفرضيات المعلنة** وهي غالبا ما نجدها في مقدمات البحوث العلمية الأكاديمية. غالبا ما يتم الإعلان عن هذه الفرضيات كمشاريع "نتائج علمية" يجب ان تمر بمراحل تحقق وضبط قبل اعتمادها وتغيير طبيعتها من فرضيات الى حقائق وتطبيق مدلولاتها. ويبني الباحث العلمي مشروعه البحثي بهدف التحقق من صحة الفرضية Hypothesis التي أعلنها في بداية بحثه، وكسب امتياز وشرف اكتشاف حقيقة علمية جديدة يتمكن العلماء الآخرون الانطلاق منها لإيجاد حقائق أكثر دقة وتفصيلا وتقدما، كما يتمكن الصناعيون من استخدامها لتطوير إنتاجهم العادي أو لإنتاج سلع جديدة.

الفرضيات المضمرة

- هي في حقيقة الأمر ليست فرضيات بالمعنى الشائع المستخدم في البحث العلمي للمفردة، انما هي اقرب لأن تكون اعتبارات (مقولات) Assumptions، ويستخدم هذا النوع من المقولات من قبل متخذي القرار بشكل أساسي. ويبني صاحب القرار (وليس الباحث) مشروعه السياسي انطلاقا من مقدمات فكرية (مقولات)، هي في معظمها تبريرات تلبس قناع طرح نظري قبلي ولكن غالبا ما تصاغ ذهنيا بشكل بعدي. وكما يدل عليها تصنيفها، فهي لا تعلن على الملء، ولا تحتويها وثيقة أو نص خطاب أو عقد مبرم... ولا يمكن الاستدلال عليها إلا بشكل غير مباشر ومقصود. لذلك يصعب التقاط أدلة محسوسة عن هذه الاعتبارات/ المقولات لمن يراهن على شفافية النصوص التاريخية- السياسية من جهة، أو العثور على توثيق واضح لها أو عنها.

كشف الفرضيات المضمرة
المنطق العبثي

- لقد لجأت هذه الورقة إلى **المنطق العبثي** لكشف بعض تلك الفرضيات/المقولات جوابا عن سؤال مزدوج:
- ما هي المقدمة النظرية التي لو غابت يتعطل مفعول الطرح أو القرار المعلن؟
- اي إذا سلمنا بان المقدمة النظرية المفترضة ليست صحيحة فهل تتهاوى فعلا العمارة الفكرية للقرار التربوي_ السياسي موضوع الفحص؟

فرضيات الكتب المختلفة

- **الفرضيات / المقولات**
- لا تختلف فرضيات من يستخدم النموذج الأول (كتاب موحد لتاريخ رسمي موحد) عن فرضيات من يستخدم النموذج الثاني (تاريخ مدرسي موحد في كتاب مدرسي موحد) إلى جانب تاريخ (شبه سري) تعددي خارج المدرسة. بينما تختلف فرضيات النموذجين الأولين عن فرضيات النموذج الثالث. وليس ما يثير العجب في هذا الاختلاف إذا انتبهنا إلى أن النموذجين الأولين يختاران الحدث التاريخي الأكثر قابلية للاستخدام في تشريب المتلقي العقيدة ووجهة النظر الرسمية؛ بينما يتجنب النموذج الثالث ذكر أي حدث تاريخي قابل للتأويل والاستخدام الأيديولوجي. على كل حال، نكتفي هنا باستعراض الفرضيات الأساسية للنموذجين الأولين والتعليق عليها.

صور ورهانات

- لو ربطنا قول "خروشوف" و "بيرين" بقول "لومير" لتجلّت لنا الهواجس المتعددة التي يمكن أن تقض مضجع المسؤول السياسي من جراء تدريس تاريخ يتناقض مع ما قد ينوي بناؤه من "مرجعية معرفية" في أذهان الطلبة.
- هذا يعني استراتيجيا أن النظام السياسي المؤمن بفائدة "كتاب التاريخ الموحد" يراهن على:
- حتمية نجاح أفعال التشريب، من جهة؛
- وعلى تحوّل المعرفة، بعامة؛ والمدرسية منها، بخاصة؛ إلى قناعات ومواقف وسلوك ملتزم عند المتلقي.

الفرضيات

- ليست وظيفة المدرسة تنمية قدرات الطفل والمتعلم إلى أقصى ما تسمح به استعداداته وإمكانياته بل صب جميع الطلبة في **قالب واحد** ذات مقاييس واحدة.
- ان التاريخ ليس معرفة علمية متطورة تسعى للاقتراب من الحقيقة، بل هو محمل **لمختارات من المعارف الناجزة** المحضّرة أصلا لتأدية مهمات "تشريبية" سياسية؛

الفرضيات

ان **المعرفة الواحدة تنتج الموقف ذاته والسلوك عينه** عند كل من يكتسبها. وبالتالي فإن الهدف الواحد لا يتحقق إلا من خلال مضمون بعينه وممارسة بذاتها. وهذا ما يدفع بالمسؤول التربوي (السياسي) إلى الرهان على وحدة المرسلة المصفاة **ووحدة الصيغة** غياب **المطهّرة**.
يستتبع هذا المنطق تفعيل فرضية فرعية مضمرة تقضي بألا ينتج معرفة ما عن ذهن المتلقي أي موقف أو سلوك كان وذلك وفق معادلة أولية (ساذجة) مفادها: إذا كان حضور معرفة ما ينتج فكرا أو قناعة أو موقفا أو سلوكا، فإن غياب (أو تغييب) تلك المعرفة يلغي عملية الانتاج هذه. وهذا بالطبع ما يفسر جزئيا اللامبالاة التي يظهرها مصمم كتاب التاريخ الموحد حيال عمليات **الحذف والاجتزاء والإهمال والتغيير** التي تُمارس على عناصر الحدث التاريخي.

الفرضيات

- إن التاريخ عبارة عن **أحداث متجاورة ومتساكنة** ولا يربط بينها أي نظام من العلاقات السببية وموازين القوة وشبكات المصالح... الأمر الذي يفسر سلوك بعض الحكومات حيال التاريخ والتعامل معه على انه **ركام أحداث مبعثرة** .
- اعتبار الطالب صفحة بيضاء تشكلها المؤسسة التعليمية كما تشاء؛
- ينبغي على الطلبة ألا يعرفوا أكثر مما علمتهم إياه المدرسة في السنوات السابقة.
- في الحالتين، تختبئ فرضية عجز الطلبة عن التعلم الذاتي وطرح الأسئلة والتفكير حول المعارف التي يمليها عليهم كتاب التاريخ الموحد.

الفرضيات

- إما يُعتد به (سياسيا) بالنسبة لمصمم كتاب التاريخ الموحد هو **السلوك الظاهر للفرد،** أي السلوك الذي يمكن ملاحظته ورصده واحتسابه ومراكمة مفاعيله لصالح فكرة أو حزب أو حركة ما. من هنا يمكن فهم ما يشترك فيه دعاة كتاب التاريخ الموحد من عدم اكتراث بما يمكن أن يجول في أذهان مستهلكي هذا النوع من المادة المعرفية وما يمكن أن ينتجه الكبت المتراكم من سلوكات محابية أو انفجارات اجتماعية غالبا ما توصف بـ "العصيان" وبـ "الخروج على القانون".

الفرضيات

يأخذ التلميذ على محمل الجد كل ما يتعلمه من الكتاب وكل ما يشرحه المعلم. وان المعرفة المكتسبة لأغراض النجاح في الامتحان تتحول تلقائيا إلى مواقف وسلوك، خاصة اذا انتبهنا إلى ندرة فرص تعرّض المتلقي لأنماط أخرى من المواد المعرفية التاريخية غير تلك التي يحملها كتاب التاريخ الموحد، والى صعوبة الإفادة منها.

الفرضيات

- لا يعرف المعلم أو الطلبة عن الموضوع التاريخي أكثر مما هو موجود في الكتاب، وأنه إن كان احدهم يعرف أكثر أو بشكل مغاير لما يتضمنه المقرر فانه يعرف في الوقت عينه أن المصلحة المباشرة للجميع ألا يجعل االآخرين يعرفون انه يمتلك هذا الفائض من المعرفة (كأن يمتنع عن التعليق مثلا على المضمون الرسمي المقترح).
- المعلم يعرف والطلبة يعرفون أن عند السلطة وسائل فعالة للكشف المباشر عن كل من يخالف مضمون هذه الفرضية / التعليمة المضمرة.
- إن المرجعيات الثقافية والفكرية التي يأتي منها الطلبة لا تؤثر في مدى تقبل هؤلاء لطروحات خلافية بطبيعتها، وكأن الطلبة كائنات أسقطت من عالم الملائكة بمظلات عازلة في صحراء واسعة.

التبعات

- بالطبع، مثله مثل اي فعل يُمارس، لا يمكن لكتاب التاريخ الموحد إلا ان يترك اثارا عدة على مستويات مختلفة من التربية والاعلام والاقتصاد والسياسة والدفاع...بل انه وضع بهذه الصيغة الاحادية لتكون له مفاعيل محددة يمكن ضبط اكثرها الى حد بعيد.
  - وطبيعي ألا تتمكن هذه الورقة، ضمن المعطيات المتوافرة، من رصد مختلف الآثار المتوقعة لاستخدام "كتاب التاريخ الموحد"، لكنها تحاول تبيان اهم تلك الآثار تحت مسمى "التبعات" مع الوعي الكامل بالشحنة السلبية التي يمكن ان تحملها هذه المفردة، والاستعداد بالتالي لتحمل مسؤولية هذا الاختيار.
- إن ما صح على الفرضيات/ المقولات يصح على "التبعات" لجهة صعوبة الاستدلال الحسي او الواقعي عليها. فإن التبعات "المفترضة" هي نتائج لمحاكمة عقلية شكلية تستند بمعظمها الى المنطق العبثي الذي استخدمناه عند البحث في الفرضيات/المقولات. وقد توصلنا الى توقع التبعات الآتية:

التبعات: الغاء مفاعيل علم التاريخ

- يلغي كتاب التاريخ الموحد، أو التاريخ الموحد، المفاعيل المتوقعة من علم التاريخ (الحفر في البيئة الثقافية والاقتصادية التي كانت تحيط بالحدث، ومقارنة الروايات المختلفة وتحقيق الوثائق واستنتاج القوانين واستخلاص العبر...) فعلى الرغم من الادعاء عبر الخطاب التربوي الرسمي بأن تدريس التاريخ يهدف، من بين أمور أخرى، إلى تدريب الطلبة على التعامل مع الروايات والوثائق والأحداث بروحية المؤرخ وباستخدام تقنيات تحقيق المعلومات وتعظيم احتمالات صحة ما تحمله من بيانات؛ إلا أن واقع الأمر يبين بوضوح عمليات محاصرة متشددة للمعرفة التاريخية وتضييق مجرى تدفقها الوحيد وتحويله نحو مصب واحد. الأمر الذي يلغي بشكل حتمي اثر تلك المعرفة التاريخية المعلبة في بناء مهارات تحقيق الأدلة والبيّنات كما يلغي اثرها في بناء ثقافة عامة ذات مصداقية ومتسقة مع أساسيات الثقافة العامة الكونية. عمليا، كتاب التاريخ الموحد لا يمكن أن يكون موحدا إلا بقدر ما ينوي إلغاء مفاعيل فعل **الماضي الحقيقي** في مسيرة الحاضر.

التبعات: اعادة صياغة الارتباط

- لعل اخطر الاثار التي يتركها "كتاب التاريخ الموحد" على الساحة المعرفية من ناحية، وفي اذهان ناقلي المعرفة او طالبيها، من ناحية اخرى، هي إعادة صياغة قواعد الارتباط بين **الصحة** (نقيض الخطأ) **والسلطة**؛ الامر الذي يحتم فك الارتباط التقليدي والتاريخي بين المعرفة والبحث العلمي، من جهة، وبين **المعرفة الخارجية** (الكونية المتداولة خارج البلد) **والمعرفة المحلية** (المنتجة والمتداولة داخل البلد)، من جهة ثانية. ففي كتاب التاريخ الموحد يصبح المعيار الفعلي للصحة هو إرادة السلطة التربوية/السياسية في فرض رواية ما على أنها الحقيقة، وكل ما عداها من روايات هو باطل ومخادع.

التبعات: الغاء الفضول العلمي

نظرا لطبيعة "كتاب التاريخ الموحد" واحتكاره المحكم لما يجب ان يعرفه "المواطن" عبر التعليم الذي يخضع له الطالب، تبرز حتمية حصر اسئلة الامتحان بمضامين الكتاب المستخدم وبالتالي حتمية التقييم السلبي لكل انحراف عن الاجابة النموذجية التي يجب أن تتطابق مع حرفية النص الرسمي الموجود على صفحات الكتاب المعتمد. ويستتبع كل ذلك انتفاء فائدة التوسع والتبحر والاطلاع والتعمق. الامر الذي يقود الى شبه إلغاء لدور المكتبة او مركز مصادر التعلم في المدرسة، والغاء كامل للفضول العلمي.

التبعات: فرض رقابة مشددة

من اجل ضمان عدم خروج معرفة المواطن /الطالب المدرسية عن المسموح والمطلوب تجد السلطة التربوية نفسها مقودة الى فرض رقابة مشددة على كل ما يمكن أن يصل إلى انظار او مسامع الطلبة داخل حرم المدرسة. وقد يستوجب ذلك من بين اجراءات اخرى فرض الرقابة على كتب المطالعة والإعلام ومجمل المواد الثقافية كالافلام والمتاحف، الخ...

التبعات: التقية والمحاباة

- بما ان المعرفة يجب ان تكون مقننة سواء على مستوى المضمون او الصياغة، وبما ان انتاج هذه المعرفة يتم بشكل كامل خارج اطار المدرسة والفرد، وبما ان المعرفة (المعلومة او الرأي او الفكر) يجب ان تكون متطابقة مع محتوى "كتاب التاريخ الموحد"، يجد الطالب نفسه مقودا الى كبت فكره الشخصي ووجهات نظره الخاصة وتبني الخطاب الرسمي والجهر به درءاً للاتهامات الكثيرة المحتملة وضمانا بالتالي لسلامته من جهة، وترقيه المدرسي والجامعي والوظيفي في ما بعد. فالطالب/المواطن يعيش تحت نير من الرعب المستديم بأن يتم تأويل المفردات التي يستخدمها للتعبير عن ذاته او للاجابة عن سؤال ما، فهو يخشى ان تحتمل المفردات التي يستخدمها ايحاءات مشبوهة او تستدعي دلالات ممنوعة، لذلك يفضل ان يحفظ عن ظهر قلب الصياغة الرسمية التي ينقلها "كتاب التاريخ الموحد" للحدث. ولا نفشي سرا اذا قلنا ان التبعات التربوية-الاجتماعية لهذا النوع من الكبت الفكري القسري يرسخ المعادلة التالية: **السلامة والنجاح الاجتماعي تشترطان ممارسة التقية واتقان المحاباة.**

التبعات: العمى المعرفي

- ضمن السياق عينه، وللاسباب نفسها التي وردت في الفقرة السابقة، يخلق "كتاب التاريخ الموحد"، في معظم الاحيان، نوعا من العمى المعرفي الناتج عن **هاجس او وسوسة التقيد بحرفية الرواية الرسمية** للحدث وصياغة المغازي التابعة لها. فالطالب/المواطن الذي يخضع لضغوط مستمرة من اجل ان يحفظ عن ظهر قلب وان يتشرب باستمرار الرواية الوحيدة المتوافرة (وممكنة الوجود)، لن يتقبل بسهولة اية صياغة مخالفة للرواية الرسمية المهيمنة على الوعي الفردي والجماعي، خاصة انه لم يُعط اية فرصة سابقة لامتلاك ادوات النظر في روايات اخرى بديلة.

التبعات: تقليص دور البيت

من الاثار التي يتركها ايضاً "كتاب التاريخ الموحد"، تقليص دور البيت في تنشئة الطفل. فالمدرسة تتصرف في حالة تبني هذا الكتاب على اساس انها ولية امر الطالب من جهة، وممتلكة الحقيقة من جهة ثانية. اي انها تزوّد المتلقي بالمعلومات الصحيحة التي لا تحتمل الخطأ وأن على الاب والام ان يتقيدا بتعليمات المدرسة وتعاليمها وألا يعرضان مصيرهم ومصير ابنهما/ابنتهما للخطر بأن يشربانه ما يخالف مضمون "كتاب التاريخ الموحد". وهكذا تسلب المدرسة من الاهل ولاية امر اولادهم **وتحوّل البيت الى حقل تطبيقات لنظريات المدرسة وليس المسؤول الاول عن تربية الطفل وتنشئته.**

التبعات: تشكيل السلوك اليومي عبر تعيين العدو والصديق

- يحدد "كتاب التاريخ الموحد" للمتلقي مسار سلوكه اليومي عبر تحديد نقطتي ارتكاز أساسيتين في تشكيل التصرف:
  - أ. تعيين العدو والصديق سواء على مستوى التعامل الفردي الاجتماعي اليومي ام على مستوى التعامل السياسي الدولي. فالمدرسة، تطبيقا لتعليمات "كتاب التاريخ المعين، تحدد للطالب المجموعة التي يجب ان ينخرط فيها والخلية التي يجب ان ينشط داخلها، والدولة التي يجب ان يحبها وتلك التي ينبغي ان يكرهها ويقاومها او يقاتلها. فالرغبات والنزعات الشخصية، ينظر السلطة، عوائق امام التطور والمصلحة العامة العليا، خاصة اذا كانت لا تتطابق مع التصنيفات الرسمية وتحديد من هو الخائن والمخلص ومن يجب تجنب الاختلاط معه ومن يجب تصحيح تربيته...

التبعات: تشكيل السلوك اليومي عبر تعيين نظام القيم

تعيين معايير الأخلاق وحسن السلوك ولوائح **الممنوعات والمسموحات**. فالمدرسة، اتساقا مع تعاليم "كتاب التاريخ الموحد"، ترسم للطالب نظام القيم اللازم تبنيه*، من جهة؛ وتحدد قوالب التصريحات التي يمكن ان يتفوه بها، واشكال التصرف المطلوب تنفيذها في كل مناسبة. فـ "كتاب التاريخ الموحد"، في واقع الامر، يتحوّل تدريجا، عند استخدامه، الى **امتداد للتعاميم الإدارية والبلاغات الحكومية**...

* مثلا، التجسس على الآخر ومد السلطة بالمعلومات يتحولان الى قيمة ايجابية في ظل الوضعية التي نحن بصددها.

التبعات: صنع ادوات للسلطة

- باختصار ان معظم التبعات تصب في واحدة كبرى هي القضاء على المبادرة الفردية والفكر الفردي او الشخصي وتحويل الفرد الى أداة تنفيذية لفكر السلطة.

- **الآلية التي ينجح بموجبها "كتاب التاريخ الموحد في تشريب مضامينه للمتلقين، فهي رهانه على العلمية عبر الاصطفاف وراء كتب الرياضيات والفيزياء والكيمياء، الموحدة هي الاخرى.**